

المسرد والبلوغرافيا وفهارس الأماكن والأشخاص والقبائل. ضمنت صور لبعض زعماء القبائل والإداريين البريطانيين في الكتاب.

به المؤلفان إلى أن الوثائق التي شملها الكتاب منتقاة لتناسب مع موضوع الكتاب "مبادئ الإدارة الأهلية في السودان" وأن هناك وثائق أخرى مهمة عن الإدارة الأهلية تشكل أهمية للذين سيبحثون في هذا الموضوع مستقبلاً خاصة علاقة الإدارة الأهلية بقطاعات المجتمع المختلفة في المناطق الريفية وعلاقة تلك الإدارة بصناع القرار في الخرطوم.

أبانت المقدمة أن إدخال نظام الحكم غير المباشر في السودان الإنجليزي - المصري 1898 - 1956 موضوع خلاف بين بعض المؤرخين وعلماء العلوم السياسية الذين اختلفوا حول أصوله ومراحل تطوره. ونتج عن ذلك ظهور نظريتين متعارضتين² الأولى تقول بفشل نظرية لوفارد³ عن الحكم غير المباشر في إيجاد أرضية صلبة في السودان لعدم التزام الإداريين البريطانيين بسياسة معينة وعملهم وفقاً لتوجيهه اللورد كشتنر⁴ الذي نادى بأن يدعم الإداريين البريطانيين سلطتهم بصفة المواطنين التي تجلب عبر الاتصالات والمعاملات الشخصية مع طبقات المواطنين العليا، وأن حكومة الخرطوم رفضت إلزام نفسها لو كالة أو سياسة بعينها أو طبقة من المواطنين وفضلت لعبة يتبادل فيها اللاعبون المواقع.

يرى المؤلفان أن الوثائق التي تم جمعها في هذا الكتاب لا تساند هذه النظرية وأن توجيه كشتنر لم يقصد به إدخال سياسة محددة للحكم المحلي في السودان بل توجيه مديري المديرية ومفتشي المراكز بأن يجعلوا من حكم مناطقهم ضدًا، ما كان ذلك ممكناً، للحكم الذي كان سائداً في فترة المهديّة 1885-1898. عليه صدرت التوجيهات للإداريين لإقامة علاقات ومعاملات شخصية مع الأعيان الذين سيتمكنون من التأثير على المواطنين.

ترى النظرية الثانية بأن الحكم المحلي في السودان خلال العقدين الأولين من الحكم الثاني كان حكماً مباشراً وبيروقراطياً تمركز في أيدي مفتشي المراكز. وتغيرت هذه الحالة

² قدم المؤلفان أمثلة لأصحاب النظريتين : د. جعفر محمد علي بحيث للنظرية الأولى، ود. مادية حلف وبروفيسور مدثر عبد الرحيم للنظرية الثانية.

³ كان كاتبين ف لوفارد القديس علي نيجيريا 1900-1906، والمحاكم العام 1912-1919، وألف كتاب:

The Dual Mandate in British Tropical Africa.

⁴ قائد حملة إعادة غزو السودان 1896-1898، وأول حاكم عام على السودان (يناير 1899 - ديسمبر 1899)

خلال العشرينيات خاصة بعد صدور كتاب لوقارد عن الانتداب الثاني في أفريقيا القارية البريطانية وتقرير اللورد ملنر لعام 1921 الذي نصح فيه حكومة الخرطوم بالنسج نحو سياسة حكم غير مباشر تؤمن إشراك المتعلمين السودانيين وزعماء القبائل في إدارة القطر.

يرى المؤلفان وبعد دراسة متأنية لمبادئ الإدارة الأهلية أن أصحاب النظريتين فشلوا في التمييز بين نظام الحكم المحلي الذي أقيم في المديرية التي عمل على الحد من القبلية فيها مثل حلفا، دنقلا، بربر والخرطوم والمديرية الأخرى القبلية مثل كودفان ودارفور. فالحكم المحلي الذي أقيم في مديريات دنقلا وبربر والخرطوم الخ لم يكن يستند على أي تصور للحكم غير المباشر بل وضع الأمر في أيدي المفتشين البريطانيين والمأمير الإنجليز الذين كانوا حلقة الوصل بين الحاكم والمحكوم عبر حكم لا مركزي بمهام متعددة مثل تقدير وجمع الضرائب وصون الأمن والنظام. أما في المناطق القبلية فيختلف الأمر كلية حيث ثبت زعماء القبائل في مواقفهم وأوكل لهم مهمة التوسط بين الحاكم والمحكوم في جميع الشؤون الإدارية والقضائية.

دعم المؤلفان وجهة نظرها بنصوص من المكاتبات الإدارية ذاهبين إلى أن الإدارة المحلية في المناطق القبلية ارتكزت على مبادئ لوقارد عن الحكم غير المباشر. وتوضح مجموعة الوثائق المنتقاة أنه خلال العقدين الأولين التي أعقبت الغزو لم يكن لحكومة الخرطوم سياسة ثابتة للإدارة المحلية لجميع القطر. وتدعم تلك النصوص أن الحكم غير المباشر بدأ في التبلور قبل زيارة لجنة ملنر إلى السودان عام 1920 عكس ما ذهب إليه بعض المؤرخين. وأن تقرير ملنر جاء ليحسب آراء كبار الإداريين في الخرطوم الذين تأثروا بلامح معينة من نظرية لوقارد عن الحكم غير المباشر.

أشارت مجموعة الوثائق المنتقاة إلى انتقاد سياسة الحكم غير المباشر من قبل المتعلمين البريطانيين في منتصف الثلاثينيات وكيف أنها تسببت في انقسام بين المتعلمين في المناطق الحضرية وزعماء القبائل في الريف. وهو انتقاد وجهه المتعلمون السودانيون منذ تبني سياسة الحكم غير المباشر في النصف الثاني من عشرينيات القرن العشرين. أبانت الوثائق هذا الانقسام وتفاعل حكومة السودان مع النقد بإدخال الحكم المحلي كمصطلح أكثر تشديداً من الإدارة الأهلية وصدور ثلاثة قوانين للحكم المحلي نجالس المدن والمناطق الريفية عام 1937.

هنا يختلف المؤلفان مرة أخرى مع ما ذهب إليه إداريون سودانيون⁵ بأن صدور هذه القوانين مثل نقلة من الحكم غير المباشر إلى نظام متحرر للحكم المحلي. ويستند المؤلفان على الوثائق المنتقاة التي أوضحت أن قوانين الحكم المحلي لعام 1937 للمناطق الحضرية صممت لإيجاد نظام حكم يجذب المتعلمين السودانيين ويحيط أي تحالف ممكن بينهم وبين قوى الطائفية في الخرطوم، السيد عبد الرحمن المهدي على وجه الخصوص. بالإضافة إلى ذلك تبين الوثائق أن قانون الحكم المحلي للمناطق الريفية لعام 1937 طور أكثر من بناء الإدارة الأهلية بالاعتراف بكبار زعماء القبائل كسلطات محلية ومنحهم مزيد من السلطات المالية والتشريعية والتنفيذية.

توصل المؤلفان إلى أن دراسة متأنية للوثائق المنتقاة ستمنح القارئ تقييم تاريخي ونقد جديد لسياسة الحكم غير المباشر في السودان الإنجليزي - المصري. مجملاً فإن هذا الكتاب إضافة قيمة للدراسات الأكاديمية بصفة خاصة والمكتبة السودانية بصفة عامة لا سيما ورود آراء في الوقت الحاضر تنادي بالرجوع للإدارة الأهلية! كما تستحق وجهات النظر التي وردت فيه، استناداً على الوثائق المنتقاة، رداً من الذين انتقدت آرائهم.

⁵ قدمت كأمثلة كتابات فلويباوي محمد صالح وكرم الله العوض .